



رسم خيط رفيع بين الترويج لاستخدام الوسائط والحفاظ على استمرارية إتاحة الوسائط الجديدة

ماري س. لاسكوسكي

أستاذ مساعد، إدارة المكتبات

رئيس قسم معالجة وإدارة المعلومات

جامعة إلينوي-إربانا-شامبين

mkschnei@illinois.edu

توماس ه. تيبير

أستاذ مساعد، إدارة المكتبات

عميد مشارك، المكتبات

و

مكتبي مشارك في الجامعة

جامعة إلينوي-إربانا-شامبين

tteper@illinois.edu

(Mary S. Laskowski &
Thomas H. Teper)

Meeting:

161 — "The media is the message!" The convergence of media in rapidly changing societies from a user perspective as well as the demand for preservation — Audiovisual and Multimedia Section with Preservation and Conservation

مُلخَص

اختلفت سياسات تنمية المقتنيات وحفظها في، مكتبة جامعة إلينوي-إربانا-شامبين، من اقتصار إتاحة محتوى الوسائط الإعلامية في إطار الكلية والقاعات الدراسية فقط، إلى فلسفة أوسع تخلق التزامًا بدعم الاحتياجات الإعلامية للمتلقين على جميع المستويات. تدعم المكتبة الآن بفاعلية استخدام محتوى الوسائط الإعلامية بصوره المتنوعة، بما في ذلك الألعاب، وتستمر شعبية الوسائط الإعلامية في التزايد، وهو ما يؤكد معدل استعارتها المرتفع وطلب الجديد منها. وتضع هذه التغيرات في الاستخدامات الممكنة لهذه الوسائط والأشكال والصور، المتعددة، المؤسسة أمام تحديات بارزة للحفاظ على هذه الوسائط من أجل ضمان استمرار إتاحتها.

خلفية عن الموضوع

توجد مجموعة المقتنيات من الوسائط المتعددة الخاصة بمكتبة الجامعة في مكتبة الطلبة، وقد تغير ما تحتوي وترتكز عليه وتهتم به، تغيراً كبيراً. كانت معظم مجموعة الوسائط منذ عشر سنوات، من شرائط الفيديو والتي أغلبها برامج وثائقية تعليمية، وكانت سياسات الاستعارة مقيدة بطبيعتها، فالكلية تُعير هذه الوسائط، لفترات زمنية محدودة جداً للاستخدام داخل القاعات الدراسية، أو للبحث الشخصي أحياناً. كما كان يمكن لمحاضرين الدراسات العليا القيام بذلك أيضاً، بعد إثبات ما يقومون به من عمل تدريسي، ووفرت مكتبة الطلبة معدات لعرض جميع أشكال الوسائط الإعلامية المتاحة في المجموعة وتم قصر استخدام ومشاهدة الطلاب، لهذه الوسائط، على داخل المكتبة فقط، وقد وضعت هذه المعايير القاسية إلى حد ما، للحفاظ على مجموعة المقتنيات، بحيث تظل هذه المجموعة قادرة على القيام بوظيفتها الرئيسية في دعم، الدراسة داخل قاعات الجامعة الدراسية.

بدأت مكتبة الجامعة، في السنين الأولى من العقد الماضي، إعادة التفكير في سياسات إعاره وتنمية مقتنيات مجموعة الوسائط الإعلامية، مع التطلع إلى التوسع في الخدمات المقدمة لمجتمع الجامعة، وقد شكل هذا التغيير في فلسفة المكتبة، تخلياً عن الممارسات المتبعة، في إدارة مجموعات الوسائط الإعلامية، على المستوى المحلي، ولكنها جعلت من الإدارة أقرب إلى سياسات المكتبة الخاصة بالموارد الأخرى والالتزام بإتاحة أوسع لأعضاء مجتمع الجامعة، كما شكل هذا التغيير أيضاً تجاوباً مع متطلبات المستخدمين، حيث تغيرت التكنولوجيات، واتسع انتشار مُشغلات أقراص الفيديو الرقمية، ويطلب مجتمعنا باستمرار استعارة أقراص الفيديو الرقمية، وبتبني فلسفة تلبية احتياجات المتلقين على جميع المستويات، من أجل تشجيع التنمية الذاتية، وإثراء حياة الطالب وثقافته، أمنت الجامعة بان احتواء المجموعة على موارد أكثر "شعبية"، سيعود بالنفع على جميع الهيئات في الجامعة.

في البداية، تم تقسيم المجموعة إلى مجموعة صغيرة متاح لكل المستخدمين الاطلاع عليها، ومقتنيات مشتراه بناءً على طلب الكلية مقتصرة استعاراتها على الكلية ومحاضريها، وتم شراء المجموعة المتاحة لكل المستخدمين بتمويل جديد، مخصص تحديداً لدعم الثقافة الشعبية والحياة الطلابية، بينما اتفقت المجموعة محدودة الاستعارة، مع المعايير التقليدية لتنمية المقتنيات، بما في ذلك الاستخدام داخل القاعات الدراسية ولأغراض تعليمية.

وبتزايد علم الطلاب، بإتاحة هذه الموارد التي تُلبي الاهتمامات الشعبية وتطور الحياة الطلابية، اختفت الحدود بين المجموعتين. كان الطلاب يريدون الحصول على العديد من الأعمال التعليمية، وكانت الكلية تستخدم الكثير من الأعمال التي تدرج تحت المجموعة العلمية الأكثر محدودية في استعارتها، وهو ما أدى إلى مراجعة سياسات الاستعارة على نطاق أوسع، وجعلت المكتبة، خلال سنوات معدودة، مجموعة الوسائط الإعلامية متاح استعارتها لكل المستخدمين، واتجهت الكلية والمحاضرين نحو الاعتماد على تقديم خدمات، توفر مواداً تعليمية للحد من تلك الوسائط الإعلامية التي يحتاجونها هم في التدريس أو للمشاهدة الفردية خلال فصل دراسي محدد، واستفادوا من تخفيف الضغط على استعارة وتداول تلك الوسائط. أما على مستوى الاستخدام الشخصي، فقد أثرت هذه التغييرات بالطبع تأثيراً بارزاً على الممارسات المكتبية القائمة، مع وضع الإتاحة والحفاظ على الوسائط، في الاعتبار.

وكان من أول الشئون التي ركزت مكتبة الجامعة عليها، هو وضع نظام لعرض وتداول مجموعات الوسائط الإعلامية يُشعر المستخدمين بترحاب المكتبة بهم، ولا يحمل العاملين بالمكتبة مهام زائدة وغير ضرورية. إن عملية الوصول إلى مجموعات الوسائط الإعلامية، دائماً ما تحتاج في الولايات المتحدة الأمريكية إلى وسيط من موظفي المكتبة لاسترجاع كل الأعمال التي يطلبها ويستعيرها المستخدمون، بالإضافة إلى ما تتطلبه من مهام وأعمال تدريب إضافي للموظفين، وفحص دقيق لمن لدينا من مستخدمين. ولكن زادت هذه الإتاحة الحرة من احتمالات سرقة الوسائط، وكان الإعداد لهذا النموذج من الإتاحة، يتطلب حلاً يوازن بين التزامنا بإتاحة الموارد وقلقنا من ارتفاع احتمالات السرقة. في البداية ركزت جهود الحد من سرقة الوسائط على شراء أغذية حافظة للأقراص الرقمية، ووضعها في أماكن عرض باهظة الثمن، وأن تكون أضخم من أن تختفي، بحيث تمنع سرقتها، وفي النهاية استقرت المكتبة على وضع الأقراص الرقمية ومجموعة الألعاب الجديدة، في أماكن أقل تكلفة، وأن تكون الأقراص الرقمية متوسطة الحجم، مع وضعها في حافظات مغلقة، تحميها من السرقة، بالإضافة إلى وضع قواعد تنص على شراء قطعة بديلة لأي قطعة يتم فقدانها أو إتلافها، وبذلك تم التعامل مع أكثر المشكلات شيوعاً فيما يتعلق بإتاحة هذا النوع من مجموعات الوسائط الإعلامية.

ولكن، الاستخدام الأكثر للمجموعة دون مساءلة، يؤدي إلى احتمالية أكبر لتلف أو ضياع الوسائط، وبذلك ظلت نفس الأسئلة المتعلقة بإتاحة الموارد مع الحفاظ عليها، على المدى الطويل، تطرح نفسها. وبالرغم من ذلك يُنظر لتداول مجموعات الوسائط الإعلامية على أنها مسخرة للاستخدام الحالي، أكثر من الاهتمام بالحاجة إليها مستقبلاً. فالتررويج لاستخدام المجموعة يتعارض مع الحفاظ عليها على المدى البعيد، بالإضافة إلى مجموعة الوسائط الأساسية التي تضمها مكتبة الطلاب. هناك العديد من المواد الإعلامية ذات القيمة الأرشيفية التي تحتاج إلى عناية خاصة في حفظها، مجمعة ومخزنة في أرشيف الجامعة وغيره من الأماكن في المكتبة والجامعة، وبالطبع تضع المكتبة قيوداً على تداول المجموعات ذات هذه الطبيعة الخاصة.

الوضع الحالي

لجامعة إلينوي-إربانا-شامبين باع طويل ونظام يُعتد به، في العمل على حماية الموارد وحفظها، ولكنها حديثة العهد بعملية حفظ الوسائط الإعلامية، فهي في مراحلها الأولى في مكتبة الجامعة. وبالنظر للميزانية المتاحة للمكتبات عموماً، والتزام المؤسسة على المدى الطويل باستمرارية إتاحة مواردها، أصبح هناك اهتمام أكبر بكيفية تحقيق معادلة إتاحة الوسائط الإعلامية والحفاظ عليها، بالرغم من استخدامها على المدى البعيد، وشراء أكثر من نسخة لتلبية الطلب المتزايد على العمل الواحد، استبدال النسخ (عند إمكانية ذلك)، وتقديم العمل الواحد في كل صورته الممكنة (مقروءة، مسموعة،... إلى آخره)، وهي كلها مقترحات مكلفة للحفاظ على المقتنيات. وفي الوضع المثالي، تؤدي الخطوات المتبعة للتررويج لاستخدام المواد الإعلامية إلى الحفاظ عليها أيضاً، وتقدم البيئة الرقمية المتطورة والتغيرات المستجدة على مبيعات وتوزيع الوسائط الرقمية، عدداً من الوسائل لتحقيق كلا الهدفين، بما في ذلك تحميل وتقديم المحتوى الإعلامي على شبكة الإنترنت، بالاعتماد على من يعرضون ذلك المحتوى من الموزعين وتأجيره من مقدمي الخدمة، وهي نفس الطريقة التي تعمل بها المكتبة على تلبية حاجات مختلف المستخدمين في نفس الوقت، من خلال المجلات الإلكترونية، ونظم الحفظ الإلكتروني التي تمكن العديد من المستخدمين، من الاطلاع على المطبوعات المرقمنة لنفس العمل في نفس الوقت على مدار الساعة، وتقوم الكتب المرقمنة بدور النسخ البديلة للكتاب المطبوع (على الرغم من اعتبارات حقوق الطبع والنشر)، تقدم إتاحة الوسائط الإعلامية على الإنترنت حلاً متناسباً مع الحاجة إلى إتاحة هذه الموارد والحفاظ عليها في نفس الوقت، وكان أول حصول للجامعة على هذه الوسائط الرقمية وتقديمها بذلك الشكل، بدعم من مكتبة "IT Fee" الموجودة داخل الجامعة، وقناة "streams 24/7"، والتي وفرت لجامعة إلينوي وطلابها والعاملين بها إتاحة أفضل لهذه الوسائط، من خلال كلمة سر ونظام محدد ومُرخص باستخدام ذلك المحتوى للأغراض التعليمية بحيث تستفيد منه المجموعات في إعداد المواد التعليمية، وفي القاعات الدراسية، وقد تم الإطلاع على المانتين وستين عمل الذين تم شراؤهم من "Films media Group"، وأتيحوا من خلال، سيرفر "هيلكس" الخاص بالجامعة، ألف وخمسمائة وثمانين وسبعين مرة خلال السنة المالية ألفين وتسع-ألفين وعشر، وهو ما أعطى مؤشراً مبكراً لمعدل استخدام هذه الوسائط، وهو معدل أعلى بكثير من الممكن تحقيقه عن طريق تداول الموارد الملموسة.

ولكن يجب الموازنة بين بث الوسائط الإعلامية على شبكة الإنترنت، وعدد من المخاوف القائمة والجديدة. إن مستخدمو المكتبة لا يترددون في طلب الحصول على محتوى الوسائط الإعلامية في الحال، حتى وإن كان ذلك غير ممكناً لأسباب مختلفة بدءاً من نقص الموارد، وصولاً إلى عدم توافرها تجارياً، وبالتالي، تتزايد الحاجة إلى إرضاء ما يتوقع المستخدمين من المكتبة، بخلاف النسخة المتوفرة على قرص فيديو رقمي وليس على شبكة الإنترنت، يتوجب على المكتبيين عند الحاجة إليها، إيجاد نسخة منها أو طلب شراء نسخة فوراً والانتهاج من فهرستها ووضعها ضمن المجموعة في غضون أيام قليلة، يتطلب الحصول على ترخيص بالحقوق الرقمية، لبث ذلك المحتوى على شبكة الإنترنت الالتزام بكل الإجراءات المختلفة لاقتناء الوسائط الإعلامية، والقواعد المؤسسية وقوانين الشراء، ولكن لسوء الحظ، هذا فقط في عدم وجود رخصة يملكها موزع محدد، وفي تلك الحالة تكون عملية الحصول على رخصة موقعة من الطرفين، عملية معقدة وطويلة، وهو ما يعيق قدرة المكتبة على تلبية ما يطلبه المستخدمون، عندما تكون هذه الطلبات على عجلة، أيضاً يتطلب تقديم محتوى يساند المنهج الدراسي، عند الحاجة لذلك، مزيد من التفكير والتخطيط المسبق. وبالرغم من قدرة المكتبة على شراء وتداول الأفلام العادية التي تتمتع بشعبية بين الجمهور، والوسائط التعليمية، في صورة مواد حقيقية

لملوسة، دون التفرقة بينهما، إن البيئة الرقمية على الإنترنت مقيدة إلى حد كبير، بالمحتوى التعليمي، وذلك فقط لعدم القدرة على الحصول على الحقوق الرقمية للمحتوى الأكثر شعبية.

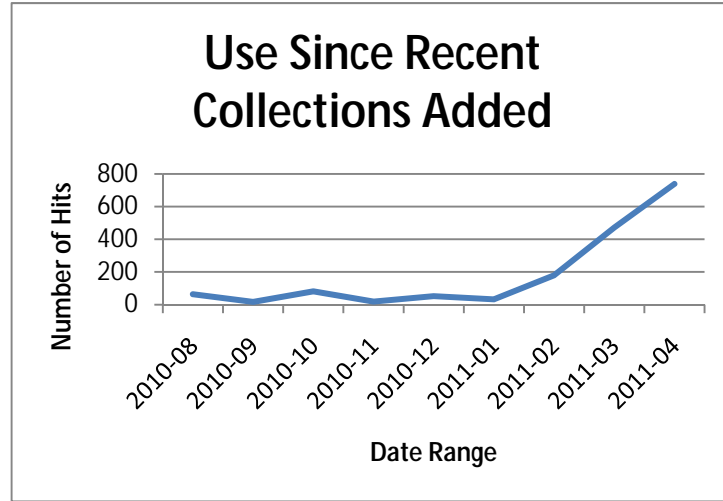
التحديات والمخاوف

قرر العاملون في مكتبة الجامعة، بحث النتائج المترتبة على استثمار، موارد إضافية في عملية بث الوسائط الإعلامية من خلال الإنترنت لبعض الوقت، قبل البدء في ذلك، وبالرغم من أن المزايا البارزة التي يحظى بها الكثيرون لإطلاعهم على نفس المحتوى في نفس الوقت، والتي تحظى بها المكتبة حيث يمكنها ذلك، من وضع برنامج للتعليم عن بعد في فترة وجيزة، تعتبر أهم من متطلبات تنسيق عمليات وإطار عمل لهذه الخدمة، مازال هناك عدد من المخاوف التي تستدعي المناقشة.

ومن أكبر العثرات التي تقف حائلاً في سبيل، دخول بيئة الحقوق الرقمية، هي تطلب عملية بث الوسائط التي يتم شراءها، خبرات تقنية محددة، في البداية حاولت المكتبة الحصول على الملفات الرقمية، وبثها عبر "سيرفر"، خاص بها تعمل هي على تشغيله وصيانته، ولكن اجتماع التغييرات التكنولوجية المتسارعة مع نقص العاملين الذين يمكن جعلهم متفرغين لخدمة تُعد صغيرة، بالمقارنة مع احتياجات المكتبة الأخرى، أدى إلى عدم توافر التكنولوجيا الحديثة والخبرة الكافية في هذا المجال المتخصص، اللازمين لهذه الخدمة، وبالتالي وكما نتج المكتبة، كان عليها الاعتماد على خبرات من خارج المكتبة ومن داخل الجامعة، وبالعامل عن قرب مع مكتب ATLAS (التكنولوجيات التطبيقية لتعلم الآداب والعلوم)، وهو مكتب داخل الحرم الجامعي، يقدم خدمات ذات صلة بتكنولوجيا المعلومات، لدعم وتطوير الأنشطة الطلابية وأنشطة الكلية والعاملين بها، التعليمية والبحثية والإدارية في كلية الآداب والعلوم، استطاعت المكتبة وضع نظام لاعداد وتشغيل عددًا كبيراً مما لديها من أعمال رقمية.

ومن المعوقات الأخرى التي نتجت، عن تمسك مكتبة الجامعة المستمر، بشراء وترخيص محتويات ليست لها فترة ترخيص محددة، بحيث تتجنب إنفاق الميزانية السنوية الخاصة بالوسائط الإعلامية على تجديد الاشتراك في المحتوى الموجود بالفعل، بدلاً من شراء محتوى جديد وإضافته للمجموعة، ولأننا نأمل أن نحافظ، على إتاحة غير محددة لما لدينا من أعمال، أعدت نموذج الترخيص الذي لا يسمح للمكتبة بالاحتفاظ بنسخة أصلية من الملف الرقمي، غير مناسب لما نقتنيه من مجموعة بحثية هائلة، ومع أن بعض الموزعون يسمحون بإعطاء ترخيص دائم غير محدد المدة، مع إتاحة الحصول على المحتوى من موقعهم الإلكتروني، ولكن وجود أكثر من واجهة يحصل منها المستخدم على ما يريد يعد تعقيداً إضافياً، غير مقبولاً يضاف إلى التعقيدات التي يعاني منها المستخدم في الأساس.

ويعد تعقب مختلف أشكال الترخيص، عبئاً مضافاً على كاهل العاملين المتفرغين لإدارة الموارد الإلكترونية في المكتبة، ويزيد من تعقيد عملية شراء الموارد، إن هدفنا هو المساعدة على عمل وتطوير نماذج من الترخيص، توازن بين إعطاء تعويضاً مناسباً لمالكي حقوق النشر، وتضمن إتاحة مستدامة لمستخدمي المكتبات، تقارب المجموعة التي تضمها المكتبة والمرخصة تجارياً للبحث، التسعئة عمل (كاملة)، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا الرقم في السنوات القليلة القادمة، وهو ما يعني إنفاق نسبة أعلى من الميزانية المخصصة للوسائط الإعلامية على الحقوق الرقمية لبحثها، كي تكون هذه الوسائط مكملةً أة حتى بديلةً لاعتمادنا الحالي على الوسائط المملوسة، كلما كانت نماذجنا للترخيص معيارية، استطعنا عمل نماذج من التراخيص تسهل حصول أسرع على المحتوى عند الحاجة إليه، وقدمننا خدمات أفضل للمستخدمين وأصبح بإمكاننا إتاحة هذا المحتوى على المدى البعيد، لقد استطعنا إتاحة ما اشتريناه حديثاً من مجموعات من الوسائط الإعلامية، منذ شهور قليلة فقط، من خلال نموذج خارجي للبحث وتمت فهرسة المجموعة على نحو ملائم على فهرس المكتبة الإلكتروني، وكما هو مشار إليه في الرسم البياني أدناه، أن المستخدمين في الجامعة يتقبلون هذه الإتاحة المتطورة للمحتويات، بسرعة، وتشير إحصائيات المواقع الإلكترونية في المكتبة أن معدل استخدام، المستخدم للوسائط الإعلامية المرقمنة، ارتفع من أقل من مائة مرة، إلى أكثر من سبعمائة مرة في الشهر.



وكما سبق ذكره، إن إتاحة بعض الوسائط الإعلامية عن طريق البث، لا يعني تواجدها بالمكتبة، ولكن لا يستطيع بعض المستخدمين فهم أسباب تواجدها بعض الأعمال وعدم وجود البعض الآخر، بالتالي، كان جزءاً مهماً من جهود المكتبة في الترويج للخدمة الجديدة من بث الوسائط الإعلامية، يتركز حول التأكيد، على ما هو موجود وما هو غير موجود، والتأخير في غلغلتها، نتيجة ما سبق ذكره من عمليات الشراء والترخيص، في فترة ما بين طلب المحتوى وحتى إتاحتها في النهاية على الإنترنت.

الاتجاهات المستقبلية

تعتبر مكتبة الجامعة، مغامرتها الأولى في تجربة الحصول على وسائط إعلامية مرقمنة وبثها من خلال الإنترنت، نجاحاً حققته، ولا يبدو أن عقارب الساعة سوف تعود إلى الوراء، فيما يتعلق بالسعي إلى الحصول على وسائط إعلامية ملموسة، ولكن هناك بعض الأمور التي تتطور وسوف تحتاج للانتباه إليها في خلال السنوات القادمة، يُنظر للإتاحة الرقمية كونها حلاً للعديد من المشكلات في نفس الوقت، وبالرغم من أن هذه فرضية صحيحة من العديد من الجهات، إلا أن عادةً ما تظهر نفايات أخرى ومشكلات على المدى البعيد، مرتبطة بالاعتماد الطويل على الإتاحة الرقمية، ومن أحد المشكلات التي من المتوقع أن تظهر خلال السنوات القليلة القادمة، هي توظيف التمويل اللازم، لإعادة هيكلة "المقتنيات التراثية" الموجودة، ولكن تحد الحاجة إلى مقتنيات جديدة والتي عادة ما تكون مقابل أسعار مرتفعة، من كم التمويل المتاح للحفاظ على المقتنيات الموجودة بالفعل وإتاحتها.

وعلى عكس توقعاتنا الأولية، أفادنا توقف دعم مكتب "الدعم التكنولوجي للفصول"، لأجهزة الفيديو بالفصول الذكية، لأن نقص الدعم المتواصل لجهاز الفيديو مع الحاجة إلى نسخ من أقراص الفيديو المرقمنة عند إمكانية ذلك، أوضح أن هناك حاجة ليس فقط لتحديث الأشكال القديمة من الأعمال ولكن الحاجة أيضاً إلى توفير إتاحة أكثر وأطول مدىً بتقليل الاعتماد على الوسائط الملموسة، والمشكلة الأساسية في هذه الطريقة هي أن الاعتقاد السائد هو أنه بمجرد رقمنة المحتوى أو بدء بثه على الإنترنت يُعتقد أن مسألة حفظ المحتوى وإتاحته قد انتهت، ولكن الحقيقة أنها تبدأ في هذه المرحلة، بمجرد إتاحة المحتوى على الإنترنت، تصبح هناك حاجة مستمرة لتقييم الممارسات التكنولوجية الأفضل، لتخزين وتقديم المحتوى، في الوقت الحالي، ومستقبلاً، لقد كانت شرائط "3/4 U-mate" هي المثلى لحفظ الأعمال ولكنها الآن بالية ومن هنا تأتي الخطورة في احتمالية أن النسخ الأصلية وأياً كانت الأداة المخزنة عليها، الأداة التي تعد كافية للقيام بغرض تخزينها، قد تصبح غداً غير كافية، يقوم بعض الموزعين الذين يتمتعون بقدر من الحيلة، بإعطاء ترخيص بالحقوق الرقمية لهذه النسخة فقط، وبذلك إذا احتاجت المكتبة نسخة أصلية في شكل آخر (قرص رقمي مثلاً)، ستحتاج إلى شراء مصادر أخرى من الموزع للحصول على نفس العمل ولكن في صورة أخرى، وهي عملية تعكس حاجة المكتبة المنتظمة إلى الحصول على نف العمل في صورة مختلفة من فيلم إلى شريط فيديو إلى قرص مليزر إلى

قرص فيديو رقمي، وبالرغم من عدم الحاجة إلى مصادر إضافية لترخيص ملف جديد، إلا أن هناك تكاليف تظهر لتوفير الخبرة والمعدات اللازمة لعمل نسخة أصلية داخل المكتبة، تضم المكتبة حالياً، النسخ الأصلية، بينما تقوم بمد باقي الجامعة بنسخ عادية لبثها، هناك تكاليف كبيرة متصلة بتخزين الملفات الإعلامية الأرشيفية بحجمها الكبير، وتحويلها إلى صورة أخرى قد يتطلب عمل الملف في شكلين، وهو مكلف.

وحتى قبل الحاجة إلى تحويل الملفات الأرشيفية المحفوظة بالجودة المتاحة الآن إلى أشكالٍ أخرى، سوف تكون هناك حاجة إلى تغيير طريقة بث وتقديم الملفات المنسوخة إلى المستخدمين، وقامت مكتبة الكلية خلال السنوات القليلة السابقة بإتاحة محتوى الوسائط التجاري الذي تقوم ببثه، وقد اختبرنا تغييراً شاملاً في النظام المتبع من بثها باستخدام برنامج "Real player" إلى بثها ببرنامج "Adobe Flash"، وبعد انتقالنا من استخدام "Real player" إلى "Adobe Flash"، هناك نقاش جاري بشأن لتحويل إلى html5، بأسرع وقت ممكن بهدف الحد من المشكلات التي تواجه مختلف المستخدمين وأجهزة الكمبيوتر المختلفة التي يستخدمونها في الوصول إلى المحتوى.

الخلاصة

ربما تكون حقيقة التغيير، أحد الحقائق التي سيحتتم على المكتبات مواجهتها، خلال السنوات القادمة، واختلف خلال عقود قليلة، تقديم المقتنيات من الوسائط الإعلامية، من نموذج يحتاج إلى مستخدمين، يتعاملون مع قاعات أجهزة بألة عرض الأفلام، إلى طريقة في تقديم المحتوى تسعى إلى تقديم أكبر قدر منه للمستخدمين، في غرفهم وعلى أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم، وبالرغم من أن هذا التغيير قد تعامل مع بعض التحديات التي كانت تواجه المكتبات في تقديم المحتوى للمستخدمين، مع عدم السماح لهم بإتلاف المواد الإعلامية التي عادةً ما تكون باهظة الثمن، إلا أن هذا التغيير خلق تحديات أخرى.

وفي حال فتح باب استخدام المقتنيات عامة دون قيد أو شرط، سوف تتلف هذه الأعمال نتيجة مستوى الاستخدام المرتفع، ولكن بالطبع إن الهدف من تكوين مجموعة من المقتنيات هو، عمل شيء يستفيد منه المجتمع، تختلف التحديات المتصلة ببث المقتنيات الإعلامية من خلال شبكة الإنترنت، وتكون أكثر تعقيداً، وبالتحديد الحاجة إلى الترخيص الأولي للعمل ومتطلبات استمرارية حفظ الوسائط الإعلامية التي يتم بثها، ولكن يجب المقارنة بين هذه التكاليف ورغبات المستخدمين، واستخدام الطلاب الكثيف لهذه الموارد والموضح أعلاه، والاستخدام المحتمل لها أيضاً من قبل المجتمع الطلابي الآخذ في النمو.

يضمن هذا التحول فرصاً تعليمية أفضل، من خلال برامج الجامعة الخاصة بالتعليم عن بعد.